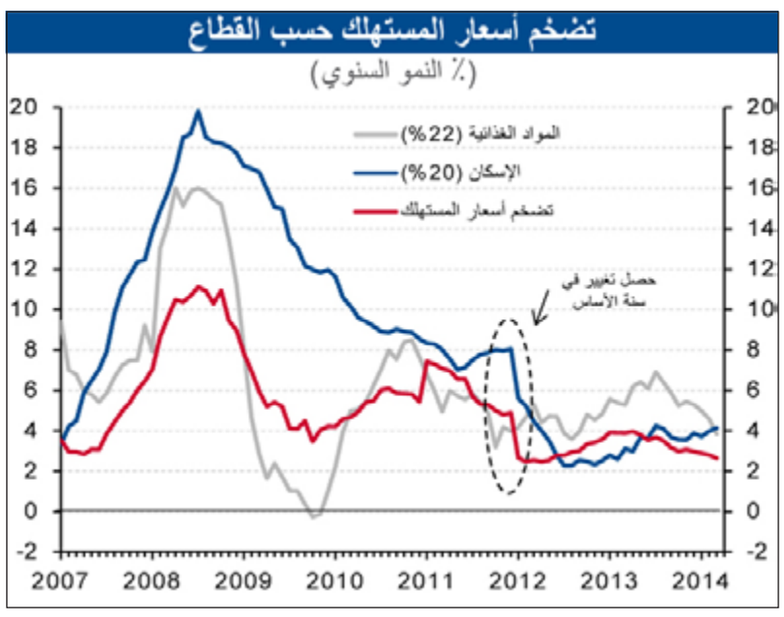

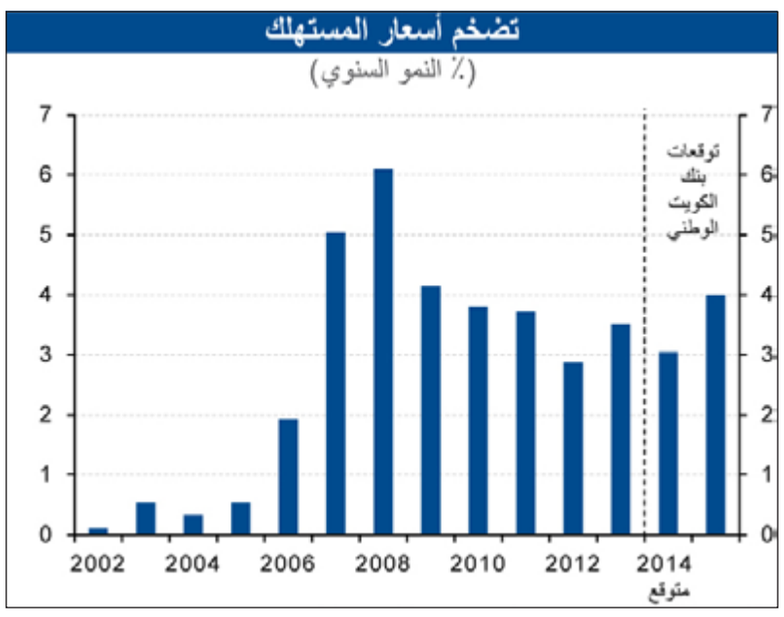

توقعات ببعض الضغوطات التضخمية خلال العام المقبل

«الوطني»: نمو الاقتصاد غير النفطي السعودي لـ 4 و5٪ خلال 2014 و2015

ذكر تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان الحكومة السعودية لجأت الى تعزيز دور العمالة الوطنية في سوق العمل وفق ما يعرف بالسعودة، وذلك في محاولة منها لمواجهة البطالة. فقد شهد العام الماضي بعض الإجراءات التعزيزية لنظام «نطاقات» لتحفيز العمالة الوطنية، الذي يهدف الى تبديل العمالة الوافدة بالعمالة الوطنية في القطاع الخاص. حيث تشكل العمالة الوافدة ما يقارب 90٪ من جميع موظفي القطاع الخاص. ومن المرجو أن تساهم زيادة توظيف السعوديين ذوي الأجور العالية الى إنعاش مستويات الدخل والإنفاق الاستهلاكي على المدى البعيد.

وقال قد أدت الإجراءات التي اتخذت بحق العمالة غير القانونية الى ترحيل أكثر من مليون وافد في العام 2013. فقد فشل هؤلاء الوافدون في تسوية أوضاعهم القانونية خلال فترة العفو التي دامت سبعة أشهر والتي انتهت في نوفمبر من العام 2013. وكان لابد من ان تترك هذه الإجراءات أثرا على مستويات الاستهلاك المحلي، الا انه كان محدودا كون العمالة التي تم ترحيلها ذات مهارة منخفضة، وغالبا ما تدخر وتحول معظم دخلها.

إلا أن القطاعات التي تكثر فيها العمالة الوافدة قد شهدت بعض التحديات في نشاطها الاقتصادي، وخاصة في قطاعي البناء وتجارة التجزئة. حيث يستحوذ قطاع البناء على ما يقارب نصف إجمالي العمالة الوافدة في القطاع الخاص. وتشير البيانات الخاصة بأسمنت السعودية الى تقلص المبيعات على أساس سنوي خلال الربع الأخير من العام 2013 والربع الأول من العام 2014. كما انعكس انخفاض العمالة منخفضة التكلفة على وتيرة مشاريع البناء وتكلفتها.

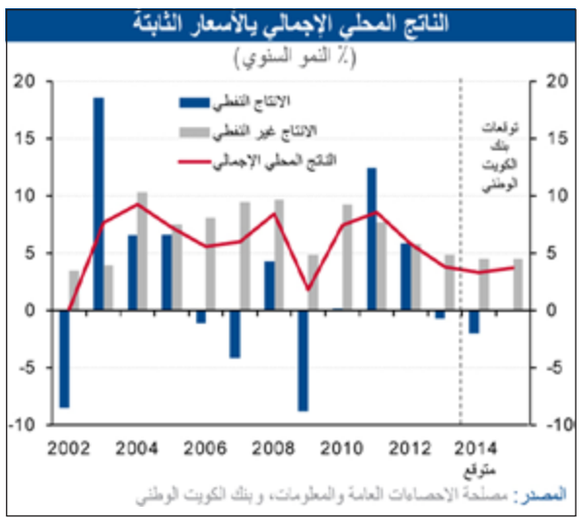

وأشار التقرير الى ان النمو في القطاع غير النفطي شهد بعض الاعتدال ليصل الى 4,9٪ في العام 2013، وهو أقل مستوى له منذ العام 2009، وذلك نتيجة تطورات سوق العمل التي تركت أثرا على نشاط القطاع الخاص. كما تراجع أيضا معدل النمو العام ليصل الى 3,8٪ من 5,8٪ في العام 2012. في الوقت نفسه، انخفض الناتج المحلي الإجمالي النفطي بشكل طفيف نتيجة خفض السعودية انتاجها لدعم أسعار النفط التي بلغت ما يقارب 100 دولار للبرميل، وذلك في ضوء ارتفاع الإمدادات النفطية وانخفاض الطلب العالمي.

ونتوقع استمرار النمو غير النفطي في الاعتدال ليتراوح بين 4٪ و5٪ في العامين 2014 و2015، وذلك نتيجة تراجع النشاط في القطاع الخاص واعتدال وتيرة نمو الإنفاق الحكومي. ولكن من المفترض أن يوفر تنفيذ بعض المشاريع الحكومية الضخمة دعما لاستقرار نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وفي الوقت نفسه، نتوقع أن يستمر انتاج قطاع النفط في الانخفاض بنحو 2٪ في العام 2014، ليشهد بعد ذلك استقرارا في العام 2015.

ولفت الى ان البيانات الأخيرة تشير الى تراجع قطاع الاستهلاك، حيث شهد نمو الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص تراجعا من أعلى مستوى له عند 17٪ في منتصف العام 2013 ليصل الى أقل مستوى له منذ عامين عند 12٪ في فبراير من العام 2014، ولكنه لايزال محافظا على قوته. إضافة الى ذلك، تشير البيانات الخاصة بالمبيعات لدى أجهزة نقاط البيع الى تراجع وتيرة النمو خلال العام 2013 وبداية العام 2014. كما بلغ متوسط النمو في قيمة المبيعات لدى أجهزة نقاط البيع 18٪ في العام 2013 مقارنة مع 25٪ في العام السابق. بينما انخفضت قيمة السحب النقدي مرتين خلال العام الماضي.

وتدل البيانات الأخيرة الخاصة بمؤشر مديري المشتريات على احتمال تراجع النشاط في القطاع الخاص غير النفطي، إلا أنه لايزال على وتيرته القوية. فقد سجل مؤشر مديري المشتريات أقل متوسط له في العام 2013. وعلى الرغم من ارتفاع وتيرته خلال الربع الأخير من العام 2014، إلا أنه سجل انخفاضا لأقل مستوى له منذ خمسة أشهر ليصل الى 57 نقطة في شهر مارس. وفيما يخص المؤشر العام، فقد سجل كل من الانتاج ومكون الطلبات الجديدة انخفاضا لثلاثة أشهر على التوالي، بينما تراجع مكون التوظيف (في المؤشر العام) للمرة الثانية فقط في تاريخ القراءات السابقة، ما يشير الى ضعف الطلب المحلي خلال الأشهر الأخيرة.

وقال ان الفائض المالي السعودي سجل انخفاضا ليصل الى 7٪ من الناتج المحلي الإجمالي على خلفية انخفاض الإيرادات النفطية. ومن المتوقع أن تعتدل وتيرة الإنفاق الحكومي خلال السنوات القادمة، وذلك من أجل تعزيز الاستقرار المالي. ولكن من المتوقع أن يستمر الفائض في الانخفاض على الرغم من تراجع نمو المصروفات ليصل الى ما يقارب 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين 2014 و2015، وذلك تماشيا مع انخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات.

من المتوقع أن يتسارع التضخم خلال العام القادم نتيجة تطورات سوق العمل الأخيرة بالإضافة الى النقص في الوحدات السكنية المعتدلة السعر. ويشير تراجع العمليات التطويرية في بناء المنازل الجديدة الى استمرار تضخم الإيجارات. وفي الوقت نفسه، من الممكن أن ينعكس برنامج تأميم العمالة على الأسعار عندما يبدأ تمرير اثر ارتفاع الأجور على المستهلكين. ونتوقع أن يعتدل متوسط التضخم ليصل الى 3,0٪ خلال هذا العام نتيجة تراجع أسعار المواد الغذائية، ليشهد بعد ذلك ارتفاعا ليصل الى 4,0٪ في العام 2015.

واشار الى استمرار الانتعاش في السوق الأسهم السعودية في بداية العام 2014 بعد تحقيق مكاسب كبيرة خلال العام الماضي. حيث سجل المؤشر أعلى مستوى له منذ منتصف العام 2008. كما سجل السوق في مارس 2014 ارتفاعا بواقع 33٪ مقارنة بالعام الماضي وبواقع 11٪ منذ بداية العام، مدعوما بارتفاع التصنيفات الائتمانية للسعودية من قبل وكالة «فيتش».

ماذا ستكون قرارات «المركزي الأوروبي» في يونيو المقبل؟

نور الدين الحموري*

قليل من الأخبار الاقتصادية جاءت بنهاية التداولات الآسيوية لهذا الأسبوع، فبينما تتجه كل الأنظار نحو أرقام الاقتصاد الأميركي من جديد، حيث ننتظر المزيد من أرقام قطاع الإسكان بالإضافة إلى مؤشر ثقة المستهلكين الاميركي أيضا. التأثير الكبير على الأسواق في الغالب ما سيأتي من الأرقام الأميركية، وخصوصا فيما لو أتت بخيبة أمل جديدة للأسواق كما حصل في الأرقام الاقتصادية التي تم الإعلان عنها خلال فترة تداولات أمس الأول عند الإعلان عن أرقام الإنتاج الصناعي وإنتاج الصناعات التحويلية وقطاع الإسكان.

وخلال فترة التداولات الأوروبية المقبلة، تنتظر الأسواق ثلاثة أرقام اقتصادية فقط من كل من فرنسا وايطاليا والاتحاد الأوروبي والتي في الغالب ما ستأتي بتأثير بسيط على الأسواق. في فرنسا، تشير التوقعات إلى أن ترتفع الوظائف في القطاع غير الزراعي للربع الثاني على التوالي بواقع 0,3٪ خلال الربع الأول من العام الحالي بعد أن سجلت هذه الوظائف انخفاضات متتالية على مدار الستة أرباع الماضية منذ الربع الثاني من العام 2012. أما في ايطاليا، التوقعات تشير إلى انخفاض الفائض في الميزان التجاري إلى مستويات 2,47 مليار يورو في مارس من مستويات 2,62 مليار يورو في فبراير، بينما من المتوقع أن يرتفع فائض الميزان التجاري في الاتحاد الأوروبي إلى أعلى مستوياته منذ مارس من العام الماضي عند مستويات 17,3 مليار يورو.

وبعد أن انخفض اليورو من مستويات 1,3993 إلى مستويات 1,3648. عاد اليورو إلى الارتفاع ليغلق تداولات فوق مستويات 1,37 على اثر الأرقام الاقتصادية السلبية من الولايات المتحدة الاميركية وانخفاض العائد على السندات الاميركية لأجل عشر سنوات وانخفاض العوائد الأوروبية مع تيقن الأسواق الآن من أن المركزي الأوروبي سيتدخل في يونيو. على الرغم من ذلك، إلا أن أمر التدخل غير محتوم إلى الآن حيث إن أرقام التضخم للاتحاد الأوروبي والتي سيتم الإعلان عنها بداية يونيو المقبل ستكون هي مفتاح قرار المركزي الأوروبي المقبل. في الوقت الحالي، فيما لو أتت الأرقام الأوروبية إيجابية والأرقام الاميركية مخيبة للآمال، فهذا من شأنه أن يعود ليدعم اليورو من جديد.

استقرار الذهب

انخفض الذهب يوم أمس الأول إلى مستويات 1291 دولارا للأونصة والذي يمثل متوسط 100 يوم على المستوى اليومي بعد الإعلان عن بعض الأرقام الاقتصادية الاميركية الإيجابية (طلبات الإعانة ومؤشر التصنيع في نيويورك). على الرغم من ذلك، أسعار الذهب عادت إلى الارتفاع من جديد بعد أرقام الإنتاج الصناعي وإنتاج الصناعات التحويلية وقطاع الإسكان لتصل الأسعار إلى ما فوق مستويات 1300 دولار للاونصة. في الوقت الحالي، قد يستمر التداول فيما بين مستويات 1305 و1290 دولارا للاونصة، بينما فيما لو أتت الأرقام بمزيد من السلبية، ففي الغالب ما سنشهد المزيد من الارتفاعات في الذهب لينهي الأسبوع الثامن على التوالي دون أي إغلاق ما دون مستويات 1277 دولارا للاونصة وهو ما يبقي النظرة إيجابية للذهب.

*كبير استراتيجيي الأسواق بشركة 'ADS Securities'

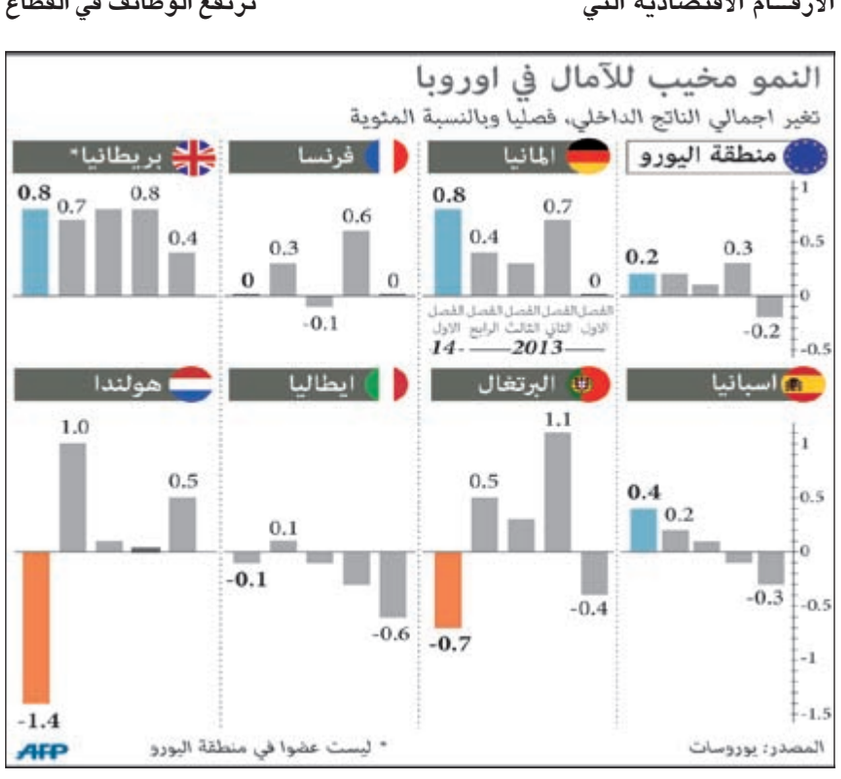

الخطوط السعودية: قفزة في نقل وتشغيل الرحلات بالكويت

حقق فرع الخطوط السعودية بالكويت معدلات جديدة في نقل الركاب وتشغيل الرحلات، حيث تم خلال عام 2013م نقل 98,015 مسافرا من الكويت إلى المملكة إلى جانب 24,573 مسافرا خلال الربع الأول من هذا العام 2014م.

أوضح ذلك مساعد المدير العام التنفيذي للعلاقات العامة بالخطوط السعودية عبدالله بن مشبب الأجهر، مشيرا إلى أن هذه الزيادة المستمرة في أعداد الركاب على هذا القطاع تأتي في إطار ما تحققه المؤسسة من معدلات قياسية في نقل الركاب بصفة عامة على قطاعاتها الداخلية والدولية.

وأضاف الأجهر أن الخطوط السعودية قد حرصت على خدمة هذا المعدل المتزايد في حجم الحركة بين المملكة والكويت بزيادة أعداد الرحلات على هذا القطاع حيث تمت إضافة عدد 3 رحلات صباحية أسبوعيا بين الرياض والكويت اعتبارا من 02 يناير 2014م إضافة إلى الرحلات اليومية المسائية ليصبح إجمالي عدد الرحلات المجدولة 10 رحلات أسبوعيا بين الكويت والرياض إلى جانب 7 رحلات بين الكويت وجدة منها رحلتان عبر المدينة المنورة.

من جانبه، أشار وضاح العضاض مدير الخطوط السعودية بالكويت إلى حرص «السعودية» على تطوير خدماتها للمسافرين من خلال خدمات الحجز والمبيعات وتطبيق أحدث البرامج التقنية إلى جانب الارتقاء بمستوى الخدمات بالمطار، الأمر الذي ساهم في تحقيق هذه المعدلات الجديدة في حجم الحركة بين الكويت وكل من الرياض وجدة.